

تاريخ القبول: 2020/08/28

تاريخ الإرسال: 2020/01/14

تاريخ النشر: 2020/11/03

الشاهد القرآني عند أبي حيان وإشكالية تعدد الرواية (الإرتشاف أنموذجا)

Quranic Witness At Abu Hayyan and the problem of multiple narrations. Irtishafe Model

أ. عبد الجليل منصور¹، أ. د. البشير بديار²جامعة عمار تليجي (الأغواط)، khalifam09@hotmail.com¹جامعة عمار تليجي (الأغواط)، hamoudati62@yahoo.fr²

المخلص:

يتعلق هذا البحث أساسا بالشاهد القرآني ورواياته في الدرس النحوي، ويُسلط الضوء على كتاب يُعد من أهم المدونات النحوية؛ وهو كتاب الارتشاف لأبي حيان الأندلسي، وقد اطلعنا فيه على كل شواهده القرآنية، ومواقع الاحتجاج بها، ثم رأينا أبا حيان يحتج بالقراءة السبعية أو العشرية أو الشاذة، وقد يحتج بالقراءة الشاذة جدا على مسألة لا لشيء إلا لأنها تُوافق البصريين؛ إذ كان أبو حيان بصري الهوى، وهذا ليس بسر يُداع، ورأينا أبا حيان ذاته يرد القراءة السبعية أو العشرية أو الشاذة للسبب المشار إليه آنفا، ولهذا رأينا أن ننظر في روايات شواهده، وأن نشير إلى كل رواية خالفت الرواية التي احتج بها.

وليس الغرض من هذا البحث ضرب رواية سبعية برواية مثلها؛ حيث إن كل القراءات السبعية يجوز الاحتجاج بها على الظواهر اللغوية، وإنما الغرض منه الإشارة إلى الرواية المخالفة، والتي يسقط بها الاحتجاج.

الكلمات المفتاحية: ارتشاف الضرب، روايات الشاهد القرآني، تأثر القاعدة النحوية.

Abstract:

This research relates mainly to the Quranic witness and his novels in the grammar lesson, and highlights a book that is considered one of the most important grammatical books; which is EL IRTICHEFE BOOK OF ABU HAYYAN; Abnormal, and may argue with very abnormal reading on the issue only because it agrees with the visual; Abu Hayyan was a fancy optical, and this is not a secret broadcast, and I saw Abu Hayyan himself is reading the seven or decimal or abnormal reading for the above-mentioned reason, and for this I saw to look at novels Evidence, and to refer to each novel violated the The state invoked by.

The purpose of this research is not to hit a seven-story novel with a novel like it, as all seven readings may be invoked against linguistic phenomena, but rather to refer to the offending novel, in which the protest falls.

Keywords: irtishafe. el-daribe, witness's accouants, affected grammer's rule.

المؤلف المرسل: عبد الجليل منصورى ، KHALIFAM09@HOTMAIL.COM

1. تمهيد:

إن اللسان العربي خير لسان وأفصح، وأبلغه في تأدية المعاني بالألفاظ الفخمة الشريفة، التي لا تُدانيها ألفاظ في أي لسان آخر، فهو كالروضة التي أصابها وابل أو ظلّ، عذبة أصواته، بديعة ألفاظه، عجيبة تراكيبه، لا يقع في السمع أحسن منه، كان شريفا وزاده الله بالقرآن تشريفا ورفعة، وبحديث نبيه عليه الصلاة والسلام ارتقاعا وسُموًا؛ ولما كان اللسان العربي هو حلقة الوصل بين القرآن والحديث والشعر والنثر، قامت له الدروس وبُدلت لتحصيله الأعمار.

وقد كان الدرس النحوي أول الدروس العربية التي تُعنى باللسان العربي، فقد أسس هذا الدرس بُنيانه، ورفع القواعد من بيته بما ذكرت من قرآن وحديث وشعر ونثر؛ إلا أن هذه المادة ليست مادة ثابتة قازة ذات معلم واحد، أو رسم واحد، بل كل مادة من هذه المواد تعددت أشكالها، واختلفت ألوانها، لتكون نصوصا متعددة الروايات، يرويها هذا بشكل، ويرويها ذاك بشكل آخر، وكل شكل له أثره على قاعدة أو مسألة أو مذهب.

والدرس النحوي العربي قائم أساسا على الشاهد الذي يصح الاحتجاج به، ولا يكون ذلك إلا في كلام الله، أو في حديث نبيه عليه الصلاة والسلام، أو في كلام العرب شعرها ونثرها، وهذا المُحتج به لا بد أن يُوافق الشروط التي وضعها النحاة حتى لا يدخل في كلام العرب ما ليس منه، فللشاهد مكانة تكاد تكون مهيمنة على الدرس النحوي، ثم تأتي قراءة النحاة له، وبهذين الركنين تُبنى الأحكام، وتوضع القواعد، وتُؤسس المدارس، وتتفرع المذاهب النحوية.

وكتاب الارتشاف من أهم المدونات النحوية التي بلغتنا، وصاحبه من أشهر النحاة، ذاع صيته شرقا وغربا؛ إذ هو مغربي المولد والنشأة، مشرقى الدار والسكن، وقد وظف أبو حيان الأندلسي في كتابه الارتشاف تسع آيات وألفا من الشواهد القرآنية، أي ما يُعادل سدس القرآن، وأحيانا يوظف الآية الواحدة مرتين أو ثلاثا، وسنسى في هذا البحث إلى تسليط الضوء على بعض هذه الشواهد القرآنية، ونقد رواياتها؛ لنرى إلى أي مدى كان أثر تلك الروايات على تقعيد أبي حيان النحوي.

2. الشاهد والاستشهاد والحجة والاحتجاج:

الشاهد في اللغة: من شهد، أي حضر، ومنه الشاهد وهو العالم الذي يبين ما علمه، والشهادة خبر قاطع، وشهد له بكذا شهادة أي أدى ما عنده من الشهادة، وأشهده أحضره، والمشاهدة المعاينة، والشاهد اللسان من قولهم: لفلان شاهد حسن أي عبارة

جميلة، والشاهد من جريه ما يشهد له على سبقه وجودته، كل هذه المعاني ذكرها ابن منظور¹، وهي تدور حول معنى الشاهد وتقاربه. والحجة لغة: " البرهان؛ وقيل: الحجة ما دافع به الخصم؛ وقال الأزهري: الحجة الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة. وهو رجل محجاج أي جدل. والتجاج: التخاصم؛ وجمع الحجة: حجج وحجاج. وحاجه محاجة وحجاجا: نازعه الحجة. وحجه يحجه حجا: غلبه على حجته. واحتج بالشيء: اتخذ حجة؛ قال الأزهري: إنما سميت حجة لأنها تُحج أي تُقتصد لأن القصد لها واليهاء... والحجة: الدليل والبرهان. يقال: حاجتته فأنا مُحاجّ وحجيج.²

وأما من حيث الاصطلاح: فالشاهد والحجة كلاهما تصح تسميتهما بالدليل، وهذا الأخير عرّفه الباجي (474 هـ) بقوله: "ما صح أن يرشد إلى المطلوب الغائب عن الحواس"³، وعرّفه الزركشي (794 هـ) بقوله: "ما يتوقف عليه العلم والظن بنبوت الحكم بالنظر الصحيح"⁴، والجرجاني (816 هـ) بقوله: "هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر"⁵

والدليل نوعان: نقليّ؛ يكون المعوّل فيه على المسموع من كلام العرب، ودليل علقّي؛ وهو ما يُعتمد فيه على العقل المحض للوصول إلى حكم ما انطلاقاً من مقدّمات، وكلا الدليلين يحتاج إلى النظر والتدقيق، ويُقدّم الدليل النقليّ على الدليل العلقّي لما فيه من وضوح الحجة، بل إنّ الدليل النقليّ قد اجتمع فيه النوعان، فمع كونه نقلياً فإنّه يحمل في طياته شيئاً من الدليل العلقّي، وبهذا كان حقّه التقديم على غيره. ويمكن أن نجعل الشاهد النحوي على أربعة أقسام:

1.3 الشاهد القرآني:

إنّ القرآن الكريم -مع ما فيه من قدسيّة- يقدّم للغويين مادة ثرية بالألفاظ والتراكيب والمعاني التي تتيح لهم البحث، كلُّ يأخذ منه حسب المقاربات العلمية التي

يوظفها، والشاهد القرآني أكثر الشواهد النحوية خضوعاً لتعدد الرواية، فقراءته المتواترة وحدها قد بلغ بها القراء وبمجموع طرقها ما يقارب الألف طريق، فكيف بقراءات الأحاديث؟، ثم كيف بالقراءات الشاذة؟، وكل هذه القراءات مادة للنحويين يستنبطون منها الأحكام، ويقعدون بها الأصول والفروع، وهي المعتمد في الاستدلال، وحجيتها موضع إجماع بين النحاة إلا فيما ندر.

2.3 الشاهد الحديثي:

إنّ الحديث النبوي الشريف وحي من الله، تكلم به نبيه -عليه الصلاة والسلام-، الذي لا يُشكَّ في فصاحته، بل هو أفصح مخلوق، إلا أنّ الإشكال الذي جعل من مادة الحديث النبوي مادة متروكة عند النحاة -وأخص بالذكر أوائلهم الواضعين لهذا الفن- هو في ثبوت نطق النبي -عليه الصلاة والسلام- بهذا الحديث، فالنحاة لا يهتمهم قطعي الدلالة وظنيها لأن ذلك من شأن الفقهاء وعلماء الأصول، ولا يهتمهم قطعي الثبوت وظنيه لأن ذلك من شأن علماء الحديث والمصطلح، وإن كان هذا الأخير أهم عندهم من سابقه لأن فيه صحة ثبوت هذا الحديث عن النبي -عليه الصلاة والسلام-، وإتّما يهتم النحاة أمر ثالث وهو قطعي النطق بالحديث ليصح عندهم الاستدلال به.

والشاهد الحديثي أنواع: منه ما أثار عن النبي -عليه الصلاة والسلام- قولاً وهذا أعلاها عند النحاة، ومنها ما أثار عن أصحابه -رضي الله عنهم- أو عن تابعيهم المشتغلين بالحديث والحالين في دائرة الاحتجاج اللغوي.

3.3 الشاهد الشعري:

كان الشعر العربي -وما زال- عند النحاة المقدم لا يسبقه شيء في الاستشهاد، وعلى الرغم من أنّه يحلّ ثانياً بعد القرآن الكريم إلا أنّ شواهدة هي

الأكثر توظيفا في كتب النحو، والاعتماد عليها في وصف الظواهر اللغوية وتحليلها واضح لا يخفى.

ولمّا كان الشعر ديوان العرب، يجمع أيامهم وأخبارهم ومآثرهم ومفاخرهم صار عرضة لتعدد الرواية، لما يعتريه من العوامل المؤثرة في الذاكرة الجماعية، أو لما يعتريه من ذاتية الرواة وما يغلب عليهم من هوى وما شابه ذلك.

4.3 الشاهد النثري:

لا يمكن لأحد ان يُناقش في كثرة نثر العرب ووفرتة، إلا أنّ المحفوظ منه أقل من المحفوظ من الشعر، ويرجع ذلك إلى شيئين: ألفاظ النثر المستعملة، ونظم الكلام، وانظر إلى خطب العرب وأمثالها لما توفرت فيها الألفاظ الشريفة مع النظم العالي حفظتهما الذاكرة على ما في النثر من ثقل وعسر.

إنّ شواهد النحاة لم تخرج عن هذه الأربعة: القرآن وقراءاته، الحديث النبوي، الشعر، النثر، وقد اعتمد في نقل هذه إلينا -قبل التدوين- على المشافهة، فكان لزاما على الشاهد النحوي والظروف التي أدّى فيها إلينا هي تلك الظروف المذكورة- أن يعتريه التغيير الذي يبلغ به أحيانا درجة الردّ والاطّراح، هذا إن لم يسقط من الذاكرة بالكلية، ومعلوم أن كثيرا من الشواهد الشعرية خاصة ذهب الزمن بأصحابها أدراج الرياح، فكيف بها نفسها ؟

3. الشاهد القرآني في كتاب الارتشاف:

لقد وظف أبو حيان تسع آيات وألفا من الشواهد القرآنية، أي ما يُعادل سدس القرآن، وأحيانا يوظف الآية الواحدة مرتين أو ثلاثا. وسنعرض الآن بعض الشواهد القرآنية من كتاب الارتشاف لأبي حيان الأندلسي، ناقدا لرواياتها، وناظرا في أثرها على تعقيده النحوية.

1.4 الشاهد الأول: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝٦﴾

احتج به أبو حيان⁷ على أن حذفَ التتوين للالتقاء الساكنين مطلقاً لغةً، وبهذا قال الجرمي⁸، وذلك في قراءة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ﴾ بحذف التتوين من (أحد)، وقرأ بها نصر بن عاصم ورؤيت عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه-⁹، ورؤيت كذلك عن أبي عمرو¹⁰.

وقرأ بقية السبعة بالتتوين، وكسروا للالتقاء الساكنين¹¹، وهذه القراءة ترد شاهد أبي حيان، كما أن أبا عمرو قد رؤيت عنه قراءة أخرى بإسكان الدال، وقطع الألف في لفظ الله هكذا: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ﴾¹²، فيما أنه قرأ بقراءتين مختلفتين، وإما أن الرواية عنه قد اضطربت.

2.4 الشاهد الثاني: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾¹³

احتج به أبو حيان¹⁴ على أن من النحاة من يُجيز الوقف بنقل الحركة من الحرف الأخير إلى الحرف الساكن قبله، وذلك في قراءة: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ بكسر الباء وإسكان الراء، وقد قرأ بها أبو عمرو¹⁵. ويحتجون لهذا النقل بقول الشاعر¹⁶:

أَنَا جَرِيرٌ كُنِّيْتُ أَبُو عَمْرٍ

أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَسَعْدٌ فِي الْقَصْرِ

أَجْبْنَا وَغَيْرَةٌ خَلْفَ السِّنْرِ

يريد: أبو عمرو في البيت الأول، وفي القصر في البيت الثاني، والسنر في

البيت الثالث.

وقول الآخر¹⁷:

عَلَّمْنَا أَخْوَالَنَا بَنُو عَجَلٍ

شَرِبَ النَّبِيذَ وَاعْتَقَالًا بِالرَّجْلِ

يريد: بنو عجل في البيت الأول، وبالرجل في البيت الثاني.

وقول الآخر¹⁸:

أرثني حَجَلًا على ساقها فهشَّ الفؤادَ لذاك الحَجَلِ

يريد: لذاك الحَجَلِ، وقد ذكرها صحيحة في الشطر الأول.

وقول الآخر¹⁹:

عجبتُ والدَّهرُ كثيرٌ عَجْبُهُ

من عزيِّ سبني لَمْ أَضْرِبُهُ

يريد: لم أَضْرِبُهُ بإسكان الباء وضم الهاء.

والقراءة التي احتج بها أبو حيان لم يقرأ بها إلا أبو عمرو، وقراءة الناس²⁰

كلهم بإسكان الباء.

3.4 الشاهد الثالث: ﴿مَا وَدَعَكَ﴾²¹

احتج به أبو حيان²² على استعمال وَدَعَ مثل تَرَكَ معنى ولفظاً، وذلك في

قراءة: ﴿مَا وَدَعَكَ﴾ بتخفيف الدال، وهي قراءة النبي عليه الصلاة والسلام²³، وَعَزَوْهُ

بُنُ الرُّبَيْرِ²⁴، وَأَبْنُهُ هِشَامٌ وَأَبُو حَيَّوَةَ وَأَبُو بَحْرِيَّةَ وَأَبْنُ أَبِي عَبْلَةَ²⁵.

ومن حججهم على استعمال هذا الفعل قول الشاعر²⁶:

وَمِثْمٌ وَدَعْنَا آلَ عَمْرٍو وَعَامِرٍ فرائسَ أطرافِ المثقفةِ السُّمْرِ

وقول الآخر²⁷:

لَيْتَ شعري عن خليلي ما الَّذي غَالَهُ في الحبِّ حتَّى وَدَعَهُ

وذكر النحاس²⁸ أن سيبويه يمنع أن يُقال: وَدَعَ، وقال إنهم استغنوا عنه

بترك، هذا تعليل سيبويه، وعلّة أخرى في كون العرب يستقلون الواو في أول الكلمة

لثقلها، ويدل على ذلك أنها لا توجد زائدة في أول الكلام، وتوجد أختها الباء نحو

يعملة ويرروع.

وقراءة الجمهور²⁹ ترد شاهد أبي حيان؛ لأنهم قرؤوا بتشديد الدال.

4.4.4. الشاهد الرابع: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾³⁰

احتج به أبو حيان³¹ على جواز حذف الفاعل مع المصدر، ف (إطعام) مصدر عمل في (يتيماً) والفاعل محذوف على رأي أبي حيان، وعلى قراءة: ﴿فَكَ رَقَبَةً أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾، وقرأ بها عاصم وابن عامر ونافع وحمزة³².

وقرأ أبو عمرو وابن كثير والكسائي والحسن وأبو رجاء: ﴿فَكَ رَقَبَةً أَوْ أُطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ بالفعل في فك وفي أطمع³³.
وذكر الفراء³⁴ هذه القراءة الأخيرة واختارها، وزعم أنها أشبه الوجهين بصحيح العربية.

5.4. الشاهد الخامس: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾³⁵

احتج به أبو حيان³⁶ على مجيء (لَمَّا) بمعنى (إلا)، وذلك في قراءة من خفف النون في (إِنْ)، وشدد الميم في (لَمَّا)، وقد قرأ بها هكذا عاصم وحمزة وابن عامر³⁷، والتقدير: إِنْ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ مِنْ اللَّهِ.
وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي³⁸ بتخفيف (لَمَّا)، والتقدير: إِنْ كُلِّ نَفْسٍ لَعَلَّهَا حَافِظٌ، وهذه القراءة لا حجة فيها، كما قد مر الحديث عن هذه المسألة في الشاهد السابع بعد المائة.

6.4. الشاهد السادس: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ﴾³⁹

احتج به أبو حيان⁴⁰ على جواز انتصاب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الرجاء، وذلك في قراءة: ﴿فَتَنْفَعَهُ﴾ بالنصب، وقد قرأ بها عاصم وحده⁴¹، ومن حججهم على النصب في مثل هذا الموضع قول الشاعر⁴²:

عل صرفوف الدهر أو دولاتها

يدلننا اللمة من للماتها

فتستريح النفس من زفرتها

وتتقع الغلة من غلاتها

أما هذه الأبيات التي احتجوا بها فقد رواها ابن جني⁴³ في الخصائص، ورفع موضع الشاهد (فتستريح)، وعلى هذه الرواية فلا شاهد في الأبيات.

وأما القراءة، فقد قال ابن خالويه: الرفع فيه إجماع إلا ما روي من نصبه عن

عاصم⁴⁴،

وهذا شبيه قوله في سورة غافر، عند قوله تعالى: ﴿فَأَطَّعَ إِلَىٰ إِلَهِ

مُوسَىٰ﴾⁴⁵: أجمع القراء على رفعه.

عطفا على قوله: أبلغ إلا ما روى حفص عن عاصم بالنصب لأنه جعل

الفاء فيه جوابا للفاعل، فنصب بها تشبيها لـ (لعل) بـ (ليت)⁴⁶.

وعلى القراءة التي أجمع عليها القراء إلا عاصم فلا حجة لأبي حيان.

7.4 الشاهد السابع: ﴿كِدَابًا﴾

احتج به أبو حيان عند حديثه عن مصادر (فَعَّل)؛ حيث قال إن من

مصادره (فَعَّل) نحو: كَلَّمَ كِلَامًا، وَحَمَّلَ حِمْلًا، إلا أنه لما أتى إلى الآية، قال:

﴿كِدَابًا﴾ في قراءة من خفف، كأنه جعل فعلا بالتخفيف مصدرا لـ (فَعَّل) المضعف

العين، وقد قرأ بالتخفيف عَلِيٌّ وَعَوْفُ الْأَعْرَابِيِّ وَأَبُو رَجَاءٍ وَالْأَعْمَشُ وَعِيسَىٰ بن

عمر.

قال الإسترابادي: "وأما كِدَابٌ -بالتخفيف- في مصدر كَذَّب فلم أسمع به

والأولى أن يُقال في قوله تعالى: ﴿كِدَابًا﴾ في قراءة التخفيف: إنه مصدر كاذب أقيم

مقام مصدر كذب، كما في قوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَلْ إِلَيْهِ تَبْيِيْلًا﴾ "

وقراءة الجمهور يرتشيد الذال لا شاهد فيها لأبي حيان.

8.4 الشاهد الثامن: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾

احتج به أبو حيان على أن ألف (ما) الاستفهامية المخفوضة بالحرف قد تثبت، وذلك في قراءة: ﴿عَمَّا يَسْأَلُونَ﴾، وقد قرأ بها عكرمة وعيسى بن عمر . قال الزمخشري: "إلا أن قولك: ﴿بِمَا عَفَّرَ لِي﴾ بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزا" ، واحتج لإثباتها في موضع آخر بقول الشاعر :

على ما قام يشتمني لئيم كخزيرٍ تمرغ في رماذ

وذكر ابن عقيل أن الدينوري قد وافق الزمخشري فيما ذهب إليه.

أما أبو الفتح فيرى أن إثبات الألف في (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر هو أضعف اللغتين.

وقراءة الجمهور حذف الألف، وعليه فلا شاهد فيها لأبي حيان.

9.4 الشاهد التاسع: ﴿سَلَسِلْ وَأَغْلَالاً﴾⁴⁷

احتج به أبو حيان⁴⁸ على أن بعض العرب تصرف الجمع المتناهي، أو أنه قد يُصرف بالتناسب، وذلك في قراءة: ﴿سَلَسِلْ وَأَغْلَالاً﴾ بتنوين (سلاسلا)، وقرأ بها ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي⁴⁹، وإنما قرؤوا بها هكذا اتباعاً لرسم المصحف⁵⁰.

وقرأ بقية السبعة: سلاسل غير مصروفة.

10.4 الشاهد العاشر: ﴿فَمُ اللَّيْلِ﴾⁵¹

احتج به أبو حيان⁵² على أن من النحاة من يُجيز الإتيان في المفتوح، وذلك في قراءة: ﴿فَمُ اللَّيْلِ﴾ بفتح الميم إتياناً لفتح اللام في (الليل)، ولم يعز هذه القراءة ابن خالويه⁵³ إلى أحد.

وأما ابن جندي⁵⁴، فقد ذكر أن الغرض من تحريك الحرف في مثل هذا الموضع إنما هو للتبليغ به هرباً من اجتماع الساكنين، فبأي الحركات حركت أحدها فقد وقع الغرض؛ أما الكسر فعلى أصل الباب، وأما الضم فعلى إتيان القاف، وأما

الفتح فجنوح إلى الخفة، وذكر أبو الفتح أن فُطربا حكى هذه القراءة عن أعراب بلعبر، فهم يقرؤون آية الشاهد بفتح الميم، ويقرؤون كذلك: ﴿وَقُلْ الْحَقُّ﴾⁵⁵، ويقولون: بع الثوب.

وقراءة الجمهور⁵⁶ بكسر الميم على الأصل في النقاء الساكنين، وعلى هذه القراءة فلا حجة لأبي حيان.

11.4 الشاهد الحادي عشر: ﴿وَأَنَا ظَنَّنَا﴾⁵⁷

احتج به أبو حيان⁵⁸ على جواز كسر حرف الواو للكسرة بعده، وذلك في قراءة: ﴿وَأَنَا ظَنَّنَا﴾ بكسر الواو.

قال ابن خالويه: "وقد اختلف في هذه السورة اختلافا شديدا، وكان أبو عمرو أعلمهم بتأويل القرآن، فذلك حسن اختياره"⁵⁹، ومما اختاره أبو عمرو كسر همزة إن في الشاهد الذي بين أيدينا، ولكسرة الهمزة كُسرت الواو قبلها، واما القراءة التي احتج بها أبو حيان، فإني لم أعرث عليها إلا في كتابه⁶⁰، حيث ذكر أن الأخفش حكاها عن بعض بني أسد.

وقد نقل الاسترأبادي⁶¹ عن الأخفش كسر الواو، إلا أن الكسر الذي نقله هو إتباع للحركة التي قبل الواو لا للتي بعدها.

والقراءة التي عليها الجمهور⁶² هي بفتح الواو، فلا شاهد فيها.

12.4 الشاهد الثاني عشر: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا﴾⁶³

احتج به أبو حيان⁶⁴ على جواز إضافة الصفة إلى الموصوف، وذلك في قراءة: ﴿وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا﴾ بضم الجيم، أي ربنا الجد؛ أي العظيم، وهي قراءة حميد بن قيس⁶⁵.

والقراءة التي عليها الجمهور⁶⁶ يفتح الجيم، ومعنى الجد⁶⁷ الغنى والعظمة والحظ والرفعة، وأصل الجد في اللغة الارتفاع، ومنه الجدُّ أبو الأب، والمعنى تعالت عظمة ربنا، وعليه فلا حجة في هذا الشاهد.

13.4 الشاهد الثالث عشر: ﴿يُعَوِّثُ وَيُعَوِّقُ﴾⁶⁸

احتج به أبو حيان⁶⁹ على جواز صرف ما لا ينصرف لعلّة التناسب، وذلك في قراءة: ﴿يُعَوِّثُ وَيُعَوِّقُ﴾ بالصرف، وقرأ بها الأعمش⁷⁰، وابن مسعود⁷¹. والتناسب الذي قصده أبو حيان هو التثوين الحاصل في أسماء الأصنام التي ذكرها الله عز وجل، فقد ذكر: وُدًّا وسواعًا قبلهما -أي يغوث ويعوق- وذكر نسرا بعدهما.

ولم ينصرف يغوث ويعوق للعلمية ومثابته الفعل، أو للعلمية والعجمة؛ لأنهما صنمان في قوم نوح.

قال النحاس: "هذا عند الخليل وسيبويه لحن، وهو أيضا مخالف للسواد الأعظم."⁷² وقرأ الجمهور⁷³ الاسمين بغير صرف، فلا حجة فيه إذا.

14.4 الشاهد الرابع عشر: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ

الصَّالِحِينَ﴾⁷⁴

احتج به أبو حيان⁷⁵ على جواز جزم فعل المضارع نسقا لمحل مجزوم على التقدير، وذلك في قراءة من جزم: (أَكُنْ) عطفًا على محل (فأصدق)؛ لأن محلها الجزم، وقرأ بها حمزة والكسائي وعاصم ونافع وابن كثير وابن عامر⁷⁶.

وحجتهم على هذه القراءة أنها رُسمت في مصحف عثمان بغير واو⁷⁷، ومن حججهم كذلك قول الشاعر⁷⁸:

فأبلوني بليتكُم لعلِّي
أصالحكم وأستدرجُ نويًا

وقرأ أبو عمرو⁷⁹: ﴿وَأَكُونُ﴾ بالنصب عطا على فأصدق، وبذلك قرأ⁸⁰ الحسن وابن محيصن وأبي وابن مسعود -رضي الله عنهما- وعلى هذه القراءة فلا حجة لأبي حيان.

15.4 الشاهد الخامس عشر: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾⁸¹

احتج به أبو حيان⁸² على عمل (ما) عمل (ليس) في الاسم والخبر، وذلك في قراءة من كسر التاء في (أمهاتهم)، وهي قراءة الجماعة إلا عاصما، فقد روى عنه المفضل رفع التاء⁸³.

وقرأ ابن مسعود: بأمهاتهم⁸⁴، بزيادة الباء.

وليس في القرآن كله إعمال لـ (ما) إلا في الموضع السابق، وفي قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾، ولا يُحفظ النصب في كلامهم في الشعر -كما زعم أبو حيان- إلا في قول الشاعر⁸⁵:

أبناءؤها متكفوناً بأهم حنقوا الصدور وما هُم أولادها

بنصب أولادها، وهي لغة الحجاز، واللغة الأخرى إهمال (ما)، فقد ذكر سيبويه⁸⁶ أنها لغة تميم، وذكر الفراء⁸⁷ أنها لغة أهل نجد، وقال إنّ الإهمال في (ما) أقوى من الإعمال.

4. الخاتمة:

وأخيراً، فإن الشاهد النحوي إذا تعددت رواياته تأثرت القاعدة النحوية بذلك، ويُناط الحكم بعد ذلك بالنظر في تلك الروايات؛ إذ هي بين مقبول ومردود، فأما المردود منها فمُستراح منه، وأما المقبول منها فيُنظر فيه، فإن كانت الروايات على تنوعها واختلافها تعضد القاعدة كان التأثير إيجاباً، وكانت الروايات مُثبّته للقاعدة مؤكدة لها، وإن كانت الروايات خلاف ذلك، فإن القاعدة النحوية قد تُنفى مطلقاً، أو قد تضطرب، أو قد يعتريها الشك والغموض.

وأوصي من خلال هذا البحث الدارسين المهتمين بنحونا العربي بالنظر مجدداً في شواهد الدرس النحوي عامة، وفي الشواهد القرآنية خاصة، لعلنا من خلال إعادة النظر هذه أن نستدرك على أسلافنا النحاة بعض المسائل إثباتاً أو نفيًا، فتوثيق الشاهد ونفي رواياته الضعيفة أو المضطربة يجعل من الدرس النحوي أوثق من ذي قبل.

5. المراجع:

- ¹ محمد بن علي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 3، 1414هـ، 8/151-154.
- ² المصدر السابق، 4/38.
- ³ الباجي أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد القرطبي، الحدود في الأصول، تح محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2003، 102.
- ⁴ زكريا بن محمد الانصاري، فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان، تح محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1971، 199.
- ⁵ الجرجاني علي بن محمد بن علي الزين الشريف، كتاب التعريفات، تح جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1983، 104.
- ⁶ الإخلاص، 1-2.
- ⁷ أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ارتشاف الضرب، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 1، 1998م، 2/917.
- ⁸ بهاء الدين ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط 2، 2001م، 3/336.
- ⁹ ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمداني، مختصر في شواذ القرآن، مكتبة المنتبي، القاهرة، مصر، ط 1، د.ت. 183.
- ¹⁰ ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تح عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 6، 1996م، 6/454.

- ¹¹ ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد الهمداني، إعراب القراءات السبع وعللها، تح عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط 1، 1992م، 547/2.
- ¹² المصدر نفسه، 545/2.
- ¹³ العصر، 3.
- ¹⁴ ارتشاف الضرب، 811/2.
- ¹⁵ إعراب القراءات السبع وعللها، 526/2.
- ¹⁶ الأتباري كمال الدين أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، تح محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، مصر، د ط، 2005م، 249/2.
- ¹⁷ ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، د ط، 2008م، 154.
- ¹⁸ ابن خالويه أبو عبد الله الحسين بن أحمد، ليس في كلام العرب، تح ديزيرهسفال، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، 31.
- ¹⁹ سيويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تح محمد كاظم البكاء، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، ط 1، 2015م، 180/4.
- ²⁰ إعراب القراءات السبع وعللها، 526/2.
- ²¹ الضحى، 3.
- ²² ارتشاف الضرب، 2040/4.
- ²³ مختصر في شواذ القرآن، 175.
- ²⁴ أبو الفتح عثمان بن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح محمد بن عيد الشعباني، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط 1، 2008م، 711.
- ²⁵ أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تح صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان، د ط، 1420هـ، 496/10.
- ²⁶ الزمخشري جار الله محمود بن عمر، الكشاف، الدار العالمية، الاسكندرية، مصر، د ط، د ت، 263/4.
- ²⁷ أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تح الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، مصر، د ط، 2007م، 151/1.

- ²⁸النحاس أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، تح عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1421هـ، 3/503.
- ²⁹البحر المحيط، 10/493.
- ³⁰البلد، 14-15.
- ³¹ارتشاف الضرب، 3/1323.
- ³²الحجة للقراء السبعة، 6/413.
- ³³إعراب القرآن للنحاس، 3/491.
- ³⁴أفراء أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تح أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، د ط، د ت، 3/265.
- ³⁵الطارق، 4.
- ³⁶ارتشاف الضرب، 3/1555.
- ³⁷إعراب القراءات السبع وعللها، 2/461.
- ³⁸الحجة للقراء السبعة، 6/397.
- ³⁹عيس، 3-4.
- ⁴⁰ارتشاف الضرب، 4/1673.
- ⁴¹الحجة للقراء السبعة، 6/376.
- ⁴²إعراب القراءات السبع وعللها، 2/439.
- ⁴³الخصائص، 1/385.
- ⁴⁴الحجة في القراءات السبع، 363.
- ⁴⁵غافر، 37.
- ⁴⁶الحجة في القراءات السبع، 315.
- ⁴⁷الانسان، 4.
- ⁴⁸ارتشاف الضرب، 2/891.
- ⁴⁹الحجة للقراء السبعة، 6/348.
- ⁵⁰إعراب القراءات السبع وعللها، 2/420.
- ⁵¹المزمل، 2.
- ⁵²ارتشاف الضرب، 2/721.

- ⁵³ مختصر في شواذ القرآن، 164.
- ⁵⁴ المحتسب، 684.
- ⁵⁵ الكهف، 29.
- ⁵⁶ البحر المحيط، 311/10.
- ⁵⁷ الجن، 12.
- ⁵⁸ ارتشاف الضرب، 540/2.
- ⁵⁹ اعراب القراءات السبع وعللها، 400/2.
- ⁶⁰ ارتشاف الضرب، 540/2.
- ⁶¹ ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجبالي، شرح الكافية الشافية، تح عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط 1، 1982م، 29/3.
- ⁶² اعراب القرآن للنحاس، 353/3.
- ⁶³ الجن، 3.
- ⁶⁴ ارتشاف الضرب، 1807/4، 1929.
- ⁶⁵ البحر المحيط، 294/10.
- ⁶⁶ المصدر نفسه.
- ⁶⁷ لسان العرب، 93-89/3.
- ⁶⁸ نوح، 23.
- ⁶⁹ ارتشاف الضرب، 891/2.
- ⁷⁰ مختصر في شواذ القرآن، 162.
- ⁷¹ اعراب القراءات السبع وعللها، 396/2.
- ⁷² اعراب القرآن للنحاس، 347/3.
- ⁷³ الكشف، 164/4.
- ⁷⁴ المنافقون، 10.
- ⁷⁵ ارتشاف الضرب، 1078/3.
- ⁷⁶ اعراب القراءات السبع وعللها، 369/2.

- ⁷⁷ قال الفراء: وقد يجوز نصبها في قراءتنا، وإن لم تكن فيها الواو لأن العرب قد تسقط الواو في بعض الهجاء، كما أسقطوا الألف من سليمان وأشباهه، ورأيت في بعض مصاحف عبد الله: فقولا: فقلاً بغير واو. معاني القرآن، 3/160.
- ⁷⁸ أبو دواد الإيادي، الديوان، تح أنوار محمود الصالحي وأحمد هاشم السامرائي، دار العصماء، دمشق، سوريا، ط1، 2010م، 183.
- ⁷⁹ أعراب القراءات السبع وعللها، 2/369.
- ⁸⁰ أعراب القرآن للنحاس، 3/289.
- ⁸¹ المجادلة، 2.
- ⁸² ارتشاف الضرب، 3/1197.
- ⁸³ أعراب القراءات السبع وعللها، 2/354.
- ⁸⁴ البحر المحيط، 10/121.
- ⁸⁵ السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال، الأشباه والنظائر في النحو، تح فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1996م، 2/74.
- ⁸⁶ الكتاب، 1/57.
- ⁸⁷ معاني القرآن للفراء، 2/42.